

بيان مقدم للدورة العشرين لجمعية الدول الأطراف في المحكمة الجنائية الدولية بواسطة خالد إمام نيابة عن منظمة نداء العدالة.

الثلاثاء 7 ديسمبر 2021

المنتدى العالمي، لاهاي.

السيد الرئيس، أصحاب السعادة، السيدات والسادة،

اسمي خالد إمام، ويشرفني أن أخطبكم اليوم بالنيابة عن منظمة نداء العدالة وهي منظمة إقليمية يقودها الشباب ومقرها منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. نحن نعمل على تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون مع تركيز فئة الشباب على وجهها لخصوص ونسعى إلى تحقيق أهدافنا من خلال تمكين الشباب والمنظمات التي يقودونها لدفع التغيير المستدام نحو مجتمعات سلمية، ديمقراطية وعادلة.

بصفتنا منظمة تعمل على منع العنف والجرائم الفظيعة، نعتقد أن المساءلة جزء لا يتجزأ من آليات الوقاية. ونعتقد أيضاً أنه إذا علم مرتكبو الجرائم الفظيعة مقدماً أنه سيكون هناك يوم للعدالة، فلن يتركبوا الجرائم الخطيرة التي ارتكبوها، ولن يتبعهم الآخرون في ارتكاب جرائم تهز وجدان الإنسانية. وتعرض السلم والأمن الدوليين للخطر.

على الرغم من مقتل قرابة 500 ألف مدني في سوريا، ومقتل ما يقرب من 300 ألف شخص وتشريد الملايين في الصراع في دارفور، وسقوط مئات الآلاف من القتلى في اليمن وليبيا، معظمهم من الأطفال والشباب والنساء، للأسف الشديد معظم مرتكبي هذه الأعمال اللاإنسانية ما زالوا في السلطة وكان شينا لم يحدث ونحن في القرن الواحد والعشرين! إن الطريق إلى العدالة والمساءلة طويل، ولا يزال يتعين قطع مسافة كبيرة لتحقيقه.

يشير كل هذا إلى التدهور الذي أصاب أنظمة العدالة الوطنية في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على عدم وجود أي درجة من الجدية في تقديم مرتكبي هذه الجرائم إلى العدالة. لهذا السبب نعتقد أن دعم وتعزيز دور المحكمة الجنائية الدولية في المنطقة هو الحل الأفضل، وربما الفرصة الأخيرة لضمان إنصاف الضحايا، وتعويضهم، وإعادة تأهيلهم، ومحاسبة المسؤولين.

ومع ذلك، ظلت التدخلات المؤثرة للمحكمة الجنائية الدولية محدودة للغاية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حتى الآن. صدق عدد قليل فقط من الدول العربية على نظام روما الأساسي أو انضم إليه، والدول الأخرى التي تقع ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية بشأن الجرائم الفظيعة لا تتعاون بشكل كاف في إجراءات التحقيق والإدانة، بما في ذلك تقديم الأدلة التي يمكن أن تساعد المحكمة في أداء واجباتها

السيد الرئيس، أصحاب السعادة، السيدات والسادة،

تلعب منظمات المجتمع المدني في البلدان التي أشرت إليها، ولا سيما تلك المنظمات التي يقودها الشباب والشابات والمدافعين عن حقوق الإنسان، دورًا أساسيًا في تعزيز أنظمة العدالة وحقوق الإنسان، ومقاومة استمرار إفلات مرتكبي الجرائم الفظيعة من العقاب. هم يفعلون ذلك في ظروف صعبة للغاية وبموارد محدودة. وعلى الرغم من مساهمتهم المؤثرة، إلا أنهم يواجهون أخطار جسيمة، تصل لحد القتل والتعذيب وحظر سفر وتهديد عائلاتهم، نتيجة لشجاعتهم وعملهم السلمي.

في الواقع، هناك التزام دولي بدعمهم: يدعو قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 2535 (2020) بشأن الشباب والسلام والأمن الدول الأعضاء إلى إنهاء الإفلات من العقاب والتحقيق مع المسؤولين عن الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، وغيرها، ومقاضاتهم. الجرائم الفظيعة التي تُرتكب بحق المدنيين، بما في ذلك الشباب. وهذا يتطلب تعاون الحكومات الإقليمية، بما في ذلك تلك الموجودة خارج نظام روما الأساسي، لإنهاء حالة الإفلات من العقاب الحالية.

تقف منظمتي إلى جانب المحكمة الجنائية الدولية وجمعية الدول الأطراف لضمان الاستقلال والحياد في إقامة العدل. يمكن لمنظمات المجتمع المدني تعزيز هذه الجهود والمساعدة في سد الفجوة بين المحكمة الجنائية الدولية والمجتمعات الشعبية.

بوضع هذا التعهد الالتزام في الاعتبار، ندعو المحكمة إلى تعزيز التعاون مع منظمات المجتمع المدني، ولا سيما تلك التي يقودها الشباب والنساء، من خلال وضع استراتيجية شاملة لتبادل المعلومات، وتعزيز المشاركة المستدامة. كما ندعوكم جميعًا للعمل من أجل ضمان المشاركة الهادفة والفعالة لهذه المنظمات في تطبيق العدالة الجنائية من خلال دعم هذه المحكمة. في الوقت نفسه، نؤكد على ضرورة صياغة سياسات لحماية تلك المنظمات والمدافعين عن حقوق الإنسان الذين يتعرضون لأخطار نتيجة تعاونهم مع المحكمة أو دعوتهم إلى العدالة.

أخيرًا، ننتهز هذه الفرصة لدعوة الدول في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لتعزيز التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية على المستويين الوطني والإقليمي، لضمان تنفيذ نظام روما الأساسي تنفيذًا فعالاً من خلال تعزيز أنظمة العدالة الوطنية، واحترام حقوق الإنسان والالتزام بها. في إطار مبدأ التكامل.

فقط من خلال الجهود الجماعية، والأهم من ذلك، الجهود التعاونية للمحكمة الجنائية الدولية، وحكومات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ومنظمات المجتمع المدني يمكننا البناء من أجل إنهاء الإفلات من العقاب، وتقديم مرتكبي الجرائم الفظيعة ضد الأبرياء في جميع أنحاء منطقتنا إلى العدالة.

شكرًا لكم!